السودان

إعداد: عبدالمنعم عثمان

قالت إن طرحه خالي المحتوي ولايحمل أي سمات للمبادرة

قوى الإجماع تفشل مناورة النظام... وتحدد مطلوبات الحوار الجدي والمنتج

عقدت الهيئة العامة لقوى الإجماع اجتماعا ناقشت خلاله تطورات الوضع السياسي في البلاد، وأكد بيان صحافي صادر عن الهيئة إيمانها بمبدأ الحوار الشامل كأحد الوسائل المطروحة للخروج من الأزمة الوطنية الشاملة لاحداث التحول الديمقراطي الحقيقي وتصفية النظام الشمولي، إلا أن المعارضة اشترطت مشاركتها في أي حوار مع حكومة المؤتمر الوطني بسلة شروط أبرزها إلغاء كافه القوانين المقيده للحريات وعلى راسها قانون الامن والمخابرات العامه والنظام العام، اطلاق كافه الحريات للعمل السياسي والصحافة والاعلام والعمل النقابي، ايقاف الحروب الداخلية والغاء قانون الطوارئ، اطلاق سراح كافة المعتقلين والمحكومين لاسباب سياسية في كل ارجاء البلاد، رفع الحظر عن الصحف الموقوفة وعدم منع اوتقييد الصحفيين من الكتابة والغاء الرقابة عليها، اعادة المفصولين تعسفيا لاسباب سياسية الى مواقعهم وتعويضهم عما لحق بهم من اضرار.

فيما وصفت طرح النظام للحوار بانه خالي المحتوى ولا يحمل أي سمات للمبادرة لإجراء أي حوار واعتبرت الهيئة انه في حالة عدم تلبية هذه المطلوبات فانها ستمضي في تفعيل موقفها المعلن لاسقاط النظام وتصفيته واقامة البديل الديمقراطي وفق البرنامج الذي صاغته واعلنته للشعب السوداني.

يذكر أن البشير عمر البشير أعلن عن استعداد نظامه للحوار واطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين بما فيهم حملة السلاح، إلا أن الأجهزة الأمنية لم تطلق سراح أكثر من 150 معتقلاً في سجون النظام بينهم عشرات النساء من المحسوبات على الحركة الشعبية في جبال النوبة، وكذلك معتقلي حركة العدل والمساواة منذ عام 2008 وعددا من قيادات المؤتمر الشعبي، فيما لم يشر النظام إلى اغلاق عدد من الصحف أهمها «اجراس الحرية»، و«رأي الشعب»، وخمسة صحف اتكليزية أخرى ومنع «الميدان» من الطباعة بالإضافة إلى صحيفة «التيار»، في وقت تستمر فيه الرقابة الأمنية القبلية على الصحف، ولا يسمح للأحزاب بممارسة نشاطها السياسي خارج دورها.

فاروق ابوعيسى

أهالي حلفا يحذرون من إهدار فرص التعايش والتداخل التاريخي بين السكان على المناطق الحدودية

حكومة المؤتمر الوطني تتنازل عن منطقة «صحابة» لمصر

كشفت مصادر موثوقة لـ«حريات» عن تنازل حكومة المؤتمر الوطني عن منطقة «صحابة» الواقعة شمال مدينة حلفا القديمة السودانية للحكومة المصرية، خلال المفاوضات الاخيرة بين الحكومتين بقيادة وزير الخارجية علي كرتي وبكري حسن صالح.

وقالت المصادر ان خلافات نشبت بين الجانب المصري ووزير الخارجية علي كرتي مما دفع الخرطوم لسحب الملف من الخارجية وايداعه لدى بكري حسن صالح مباشرة.

واوضحت المصادر لـ«حريات» ان الخلافات نشبت عندما حاول كرتي فتح ملف ترسيم الحدود مع الحكومة المصرية مما ادي لتازيم للوقف، وابانت المصادر ان الخرطوم وافقت بالفعل على ان تكون اخر منطقة عسكرية وحامية مصرية في منطقة «صحابة» السودانية.

وفي السياق ذاته اكد مواطنون من منطقة حلفا، ان الحكومة المصرية شرعت في وضع اليد على «صحابة» وبدأت في بناء حامية عسكرية مصرية عليها.

وربط المواطنون بين زيارة بكري وكرتي لحلفا والمناطق الحدودية مع مصر لتدشين الخط البري بين البلدين وبين إنشاء القاعدة العسكرية المصرية في الاراضي السودانية.

وتدد مواطنون وناشطون من حلفا بموقف حكومة المؤتمر الوطني الذي وصفوه بالخيانة للوطن والمواطن والتخاذل تجاه حقوق المواطنين واهالي المنطقة.

وحذر اهالي حلفا من اهدار فرص التعايش والتداخل التاريخي بين السكان على المناطق الحدودية بسبب ما وصفوه بالبيع المستمر من قبل الحكومات المتعاقبة لاراضيهم لاسترضاء الحكومات المصرية. مذكرين في هذا الاطار بترحيل مواطني حلفا القديمة بعد غرق المنطقة عقب تنازل حكومة عبود عن الاراضي السودانية لصالح الحكومة المصرية لانشاء السد العالي في ايام الرئيس المصري الاسبق جمال عبدالناصر.

وكشف المواطنون عن تظاهرة حاشدة نظمها اهالي حلفا القديمة للاعتراض على بيع الاراضي السودانية لدى زيارة كل من بكري وكرتي للمنطقة في طريقهم لتفقد الطريق البري بين الدولتين في يناير الماضي. مشيرين الى ان تلك التظاهرات لم تجد نصيبها في الاعلام. واتهم المواطنون السلطات المصرية باعتقال المئات من السودانيين المعدنين عن الذهب من داخل الاراضي السودانية. مشيرين الى ان السلطات الامنية والعسكرية المصرية تدخل الأراضي السودانية بشكل معتاد ويومي منذ عدة سنوات. واضافوا انه لا يزال هناك الكثير من المحتجزين السودانيين من المعدنين عن الذهب في السجون المصرية في حين افرجت حكومة المؤتمر الوطني عن كافة المصريين المعدنين عن الذهب والذين يتجاوزوا حدود بلادهم ويعملون في التعدين داخل حدود البلاد!.

وسبق وتم التنازل عن حلايب سابقا لمصر كمقايضة على عدم ملاحقة قيادات نظام الانقاذ عن تورطهم في محاولة اغتيال الرئيس المصري السابق حسني مبارك. وزار الرئيس المصري الاسلامي محمد مرسي الخرطوم خلال اليومين الماضيين في زيارة هي الاولى له منذ توليه السلطة في مصر عقب ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 م التي اطاحت بحكم الرئيس السابق حسني مبارك.

واضاف مصدر مطلع آخر ان هدف زيارة مرسي الأساسي امني، يتعلق بامن المياه، بعد اعلان حكومة جنوب السودان عن نيتها الالتحاق بدول المنبع التي تسعى الى اعادة التفاوض حول تقاسم مياه النيل بصورة اكثر توازنا وعدالة، الامر الذي ترفضه الحكومة المصرية وتريد دعم حكومة المؤتمر الوطني لمواقفها. اضافة الى الامن الاقليمي المتصل بشحنات الاسلحة الواردة من ايران وليبيا عبر السودان الى مصر، وهو ملف يهم المؤسسات المصرية، كما يهم الاخوان المسلمين المصريين من زاويتين، زاوية حماية امن اسرائيل وهو شرط استمرار المعونات الامريكية ودعم الاخوان، ومن زاوية امن مصر وامن الجماعة، وذلك لان شحنات الاسلحة المهربة من السودان تنتهي بعضا منها الى ايادي جماعات اسلامية اكثر تطرفا وخارج سيطرة الجماعة في مصر، ويتطلب امن الجماعة كذلك ضمان قاعدة خلفية لامداد الاسلحة في حال تدهور الأوضاع واتجهت نحو حرب اهلية او سيطرة الجيش على السلطة في مصر، مما يجعل الجماعة في حاجة ماسة لاخوانهم في السودان. واضاف المصدر المطلع بان «رشاوى» الأراضي السودانية للجماعة في مصر لا تنطلق حاليا من دواعي اقتصادية وانما من ضرورات امنية سياسية لاعطاء إنطباع بان حكومة الاخوان الفاشلة في كل الملفات الداخلية في مصر استطاعت ان تحقق «إنجازات» في علاقاتها بالسودان واستحواذها على اراضي لفتح شهية ناخبين مصريين لإعادة انتخاب الجماعة في الانتخابات المقبلة في مصر.

البشير مودعا مرسي

«أمنستي»: قرار العفو عن السجناء في السودان .. سطحي

قالت منظمة العفو الدولية «أمنستي إنترناشيونال» إن قرار العفو عن السجناء الذي أعلن في السودان لا يعالج جذور المشكلة، واصفة إياه بالـ«سطحي». وذكرت فناة «الجزيرة» الفضائية ان مديرة برنامج أفريقيا في منظمة العفو الدولية نيتسانيت بيلاي وصفت آلر العفو المعلن من جانب حكومة الخرطوم بانه «لم يكد يخدش سطح القضية»، حيث «لم يفرج سوى عن سبعة سجناء سياسيين، بينما ظل عشرات الأشخاص رهن الاعتقال التعسفي، وبعضهم من سجناء الرأي». وأضافت بيلاي أن إخلاء سبيل سبعة سجناء سياسيين لا يوحي بأن الحكومة جادة بشأن وضع حد للاعتقال التعسفي وإخلاء سبيل سجناء الرأي. يذكر انه تم الإفراج يوم الاثنين الماضي عن سبعة معتقلين سياسيين هم عبد العزيز خالد، وانتصار العقلي، وهشام المفتي، وعبد الرحيم عبد الله، ومحمد زين العابدين، ويوسف الكودة، كما أفرج عن الناشط الشبابي حاتم علي.

الكودة يكشف عن تعرضه لتعذيب نفسي في المعتقل

كشف القيادي الإسلامي ورئيس حزب الوسط الإسلامي يوسف الكودة، الذي أطلق سراحه بعد 48 يوما من الاعتقال، بسجن كوبر عن تعرضه لتعذيب نفسي، وذلك بحرمانه من النوم ومنعه من أداء صلاة الجمعة طيلة أيام الاعتقال. وقال الكودة في مؤتمر صحافي ظهر الاربعاء الماضي بمقر حزبه بالخرطوم، إنه كان في الحبس الإنفرادي في زنزانه بها اضاءة شديدة، حرمته من النوم طيلة فترة اعتقاله، واضاف: كما منعوني من أداء صلاة الجمعة في جماعة، واعتبر الكودة هذا السلوك من أسوأ انواع التعذيب النفسي، وجدد استمرار الحوار مع الجبهة الثورية تحت مظلة قوى الإجماع الوطني، من أجل التوافق حول وثيقة الفجر الجديد، ورحب بدعوة الرئيس للحوار، الا انه رهن الدخول في الحوار بتهيئة المناخ الملائم للحوار واطلاق الحريات العامة، قائلا «لن نقبل حوار يفضي الى توزيع المناصب الدستورية والوزارات» بل نتطلع لحوار حقيقي بين كافة مكونات المجتمع السوداني والحركات المسلحة والأحزاب من أجل الوصول الى حلول شاملة للأزمة السودانية، مشيرا لاستحقاقات الحوار، المتمثلة في بسط الحريات، والغاء القوانين المقيدة للحريات واطلاق سراح كافة المعتقلين السياسين، مبينا ان دعوة الرئيس للحوار مهددة بالفشل اذا لم يتم اطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، من النساء في سجن الابيض ومعتقلي جنوب كردفان والنيل الازرق ودارفور، وحذر قطاع الشمال من استنساخ نيفاشا جديدة بالتفاوض الثنائي مع المؤتمر الوطني، وأوضح ان المؤتمر الوطني إختطف مشروع حزب الوسط الداعي للحوار دون اللجوء الى حمل السلاح، واشار الى ان حديث النائب الاول حول احقية الحوار مع الحركات المسلحة دون حمل السلاح يؤكد ذلك، واعتبر اطلاق سراحه رجوع الحكومة للصواب.

عبدالله مسار: البلاد تعيش أزمة عميقة والحكومة تسيطر عليها مجموعة «شلليات»

قال عبدالله على مسار عضو المجلس الوطني، ان الحكومة تسيطر عليها مجموعة شلليات وان البلاد تعيش ازمة امنية عميقة، وطالب باستدعاء وزير الدفاع عبد الرحيم محمد حسين إلى المجلس لاستجوابه. واضاف خلال جلسة تداول حول خطاب عمر البشير بالمجلس، ان مدينة نيالا يمكن ان تسقط خلال ساعات «السودان يتاكل من كل الجهات، نيالا محاصرة تماما الان، وما تقدر تطلع برة المدينة 12 كلم.. ويمكن ان تسقط حال عدم تدارك الأمر».

ودعا حكومة المؤتمر الوطني لإعادة النظر في مسار الدولة قائلاً: «دي حكومة حزب واذا استمريتو كده حتسقطوا حجرنا كلنا».

وقال مسار ان اجهزة الدولة ضعيفة بالمركز والولايات، وان الجهاز التنفيذي يهين المجلس الوطني، واضاف بان النائب اصبح محل مئلة من الوزراء وطالب المجلس بضرورة مراجعة الوضع للحفاظ على هيبة الجهاز التشريعي.

رغم إعلان البشير تهيئة المناخ السياسي وفتح باب الحريات للجميع

النظام الحاكم يشن حملة جديدة على الصحافيين

لم تجد منظمات الصحافة في السودان غير استنكار ما وصفته بالحملة الجديدة على الصحافة والصحافيين، رغم إعلان الرئيس عمر البشير الاثنين الماضي تهيئة المناخ السياسي وفتح باب الحريات للجميع.

وترى ان استدعاء مدير مكتب الجزيرة بالخرطوم المسلمي الكباشي لليوم الثاني على التوالي، وايقاف رئيس تحرير جريدة الصحافة النور أحمد النور، يمثل انتكاسة لدعوة البشير «ويفتح بابا جديدا للخلاف في البلاد».

وكان الرئيس البشير وجه في الاول من الشهر الجاري باطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتهيئة مناخ الحريات العامة لأجل حوار جامع بين الحكومة والمعارضة.

لكن تلك التوجيهات -بحسب صحافيين- لم تمنع من اتخاذ إجراءات رأوا أنها تمثل انتهاكا صارخا للحريات الصحافية والعامة بالبلاد.

وتأتي الأزمة الجديدة بعيد منع رئيس تحرير صحيفة الصحافة النور من رئاسة تحرير صحيفته، واستدعاء الأمن مدير مكتب الجزيرة في الخرطوم المسلمي الكباشي دون الإعلان عن أسباب لذلك.

فقد اعتبرت مجموعة صحفيون لحقوق الإنسان «جهر» الإجراء الأخير «انتهاكا وتعديا صارخا ويمضي ضد حرية الصحافة والتعبير، بإقدام الأمن على استدعاء مدير مكتب الجزيرة فيما يواصل اعتقال مصور ذات القناة بالسودان على مصطفى ضمن عسكريين ومدنيين منذ ديسمبر الماضي دون تقديمه لمحاكمة».

النور أحمد النور

وأشارت إلى استمرار الرقابة الأمنية والقبلية على الصحف بصورة يومية، «مما يؤكد أن الحكومة ماضية في نهجها المعادي لحقوق الإنسان وحرية التعبير».

ونبهت المجموعة في بيان إلى خطورة استمرار «الانتهاكات والتعديات السافرة على حرية الصحافة والتعبير».

وطالبت في بيانها بـ«إطلاق سراح الأقلام الممنوعة من الكتابة أمنيا، والتوقف الفوري عن الرقابة الأمنية على الصحف، وعودة الرقيب الأمني إلى ثكناته». وذلك الحظر الأمني المضروب على الصحف الموقوفة عن الصدور».

ودعت إلى وقف تمرير مشروع قانون الصحافة والمطابع الصحافية المودع لدى المجلس الوطني، مؤكدة أن أي قانون مقترح للصحافة لا بد أن يتواءم مع المعايير المعروفة دوليا، كما يتوجب أن يأتي في ظل دستور ديمقراطي يحترم ويكفل حقوق الإنسان.

أما الاتحاد العام للصحافيين السودانيين فأبدى رفضه القاطع وبشدة لقرار إيقاف رئيس تحرير صحيفة الصحافة المستقلة، واصفا الإجراء بغير العادل «ويتجاوز الخطوات المهنية العدلية».

وأكد الإتحاد في بيان أصدره الأسبوع الماضي «وقوفه التام إلى جانب إعمال القانون والإجراءات المهنية حيال أي تقصير يمكن أن يتهم به أي عضو من عضويته، لأن ذلك يتيح الفرصة كاملة للدفع بحجج قد تدحض الاتهام الموجه».

وطالب الإتحاد ما أسماها بالجهات ذات الصلة بتطبيق القانون التنسيق فيما بينها وفق آليات تضمن إعلاء قيمة التعاون والتشاور والعمل المؤسسي، مشيرا إلى أن الإجراءات الاستثنائية الأخيرة تضر بأجواء الحوار وتسير به في اتجاه معاكس لخطوات ظل الجميع ينادي بها.

ارتفاع معدل التضخم بالسودان خلال مارس

أعلن الجهاز المركزي للإحصاء بالسودان عن ارتفاع معدل التضخم إلى 47.9 في مارس الماضي بارتفاع قدره 1.1 نقطة عن فبراير الذي سجل 46.8، وسجلت ثماني ولايات ارتفاعا في معدل التضخم لهذا الشهر مقارنة مع 12 ولاية في الشهر الماضي.

وأوضحت مذكرة الجهاز المركزي للإحصاء لشهر مارس أن أعلى ارتفاع سجلته ولاية غرب دارفور بـ 15.1 نقطة، وأدنى ارتفاع 1.4 سجلته ولاية كسلا، فيما سجلت ثلاث ولايات انخفاضا في معدل التضخم عن شهر فبراير الماضي.

وسجلت أعلى نقطة انخفاض 1.5 ولاية الخرطوم وادناه 1.0 في ولاية الجزيرة، بينما سجلت أربع ولايات استقرارا.

وأشارت المذكرة إلى أن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لشهر مارس سجل 287.64 نقطة مقارنة مع 281.75 نقطة أي بزيادة 6.89 نقطة عن شهر فبراير الماضي، وأن هذه الزيادة نجمت عن ارتفاع متباين في أسعار السلع لكل المجموعات.

وجاء في المذكرة أن الرقم القياسي لمجموعة الأغذية والمشروبات هذا الشهر سجل 315.46 نقطة بينما سجل شهر فبراير 307.59 نقطة بارتفاع قدره 2.6 في المئة. وارتفعت أسعار مكونات المجموعات السلعية والخدمية الأخرى بين شهري مارس وفبراير 2013 بنسب متفاوتة أعلاها 4.0 في المائة لمجموعة الترويح والثقافة تليها 3.3 في المائة لمجموعة الملابس والأحذية ثم مجموعة التبغ 2.1 في المائة ثم مجموعة الصحة 2.0 في المئة ومجموعة سلع وخدمات متنوعة 2.0 في المئة ومجموعة التجهيزات المنزلية 1.6 في المئة وأدناها مجموعة النقل 0.4 في المئة وسجلت مجموعة الاتصالات استقرارا.

جهاز الأمن يوقف رئيس تحرير صحيفة «الصحافة»

قام جهاز الأمن بايقاف رئيس تحرير «الصحافة» النور أحمد النور عن ممارسة نشاطه كرئيس تحرير وهدد بمصادرة الصحيفة في حال عدم التزامه بالقرار، وقال مصدر بالصحيفة لـ«الميدان» ان ضابطين من جهاز الامن زارا الاستاذ النور بمكتبه وابلغاه بقرار ايقافه.

الجدير بالذكر أن النور احمد النور قد اعترض في الايام الفائتة على عدم وجود معيار محدد لحذف الرقيب الأمني لمواد الصحيفة فيمنع مواد محددة من النشر بينما يسمح بنشرها في صحف أخري، وقد اثارت هذه الملاحظة غضب جهاز الامن فلم يجد مخرجا سوي منع النور من مزاولة مهامه كرئيس تحرير للصحيفة وياتي ذلك في وقت تتحدث فيه الحكومة عن الحوار مع المعارضة وبسط الحريات ووضع دستور جديد للبلاد.